المالكي يدعو المحمود إلى اختيار رئيس جديد للنزاهة

القضاء الأعلى يدافع عن قرار الاتحادية والانتقادات تتصاعد لصمت البرلمان

بهاء الأعرجي: ارتباط الهيئات المستقلة بالحكومة كارثة سياسية

متابعة/ المدى

يتصاعد القلق من ربط الهيئات المستقلة بالحكومة، وياتي ذلك مع تسارع خطوات لتغيير هياكل بعض الجهات الرقابية المهمة.

وكلف رئيس الوزراء نوري المالكي رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي مدحت المحمود بترشيح ٣ قضاة لاختيار احدهم بشغل منصب رئاسة هيئة النزاهة.

وقال مصدر مطلع لوكالة انباء الإعلام العراقي إن قرار التكليف جاءه نتيجة ضعف أداء رئيس هيئة النزاهة القاضي رحيم العكيلي وعدم تطوير أداء الهيئة وقلة كفاءته.

وأضاف ان اكبر المرشحين لشغل المنصب هو رئيس محكمة استئناف الرصافة جعفر محسن الخزرجي والذي يتمتع بالخبرة والكفاءة والنزاهة.

وخطوة المالكي هذه تاتي بعد اسبوع من اعلان هيئة النزاهة أن نسبة الفساد تضاعفت في العراق عام ٢٠١٠ بثلاثة أضعاف قياسا بنسب الفساد في ٢٠٠٩.

وقال تقرير لهيئة النزاهة أن هناك أكثر من سبعة آلاف مطلوب إلى العدالة، بينهم ٢٣٤ بدرجة مدير عام فأعلى، وتمت إحالة ٢٥٢٣ متهما بقضايا فساد مختلفة إلى المحاكم، بينهم نحو ١٩٣ موظفا بدرجة مدير عام فأعلى، و١١٠ من مرشحي الانتخابات الذين قدموا شهادات مزورة، وان هناك نحو ٧٠٩ موظفين صدرت بحقهم أحكام عن قضايا فساد، بينهم أكثر من ١٠٠ موظف بدرجة مدير عام فأعلى.

وبين رئيس هيئة النزاهة القاضي رحيم العكيلي أن الأرقام التي تضمنها التقرير قد تزداد أكثر فاكثر، وهذه الأرقام تشكل ثلاثة أضعاف ما أعلن عنه في عام ٢٠٠٩. تجدر الإشارة إلى أن ظاهرة الفساد في العراق، لا ترتبط بعملية اختلاس الأموال أو سرقة المال العام على مستوى الافراد فقط، إنما تعود إلى أسباب تخص الأنظمة السياسية وبناء الدولة في العراق وانعكاساتها السلبية على السلوك الفردي.

وكان التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٩ أظهر أن دول العراق والسودان وبورما احتلت المرتبة الثالثة من حيث نسبة الفساد في العالم، فيما احتلت الصومال المرتبة الأولى في التقرير الذي يغطي ١٨٠ دولة أن الدول التي تشهد نزاعات داخلية تعاني من حالات فساد بعيدة عن أية رقابة، فضلا عن نهب ثرواتها الطبيعية، وانعدام الأمن والقانون فيها.

وردا على انتقادات وجهت طيلة الاسبوع الماضي لقرار المحكمة الاتحادية، أعلن مجلس القضاء الأعلى أن قرارات المحكمة الاتحادية ملزمة من قبل جميع السلطات ولا يجوز الطعن بها، فيما أكد أن للهيئات المستقلة قوانين خاصة تنظم عملها وتضمن استقلاليتها.

وقال المتحدث باسم مجلس القضاء الأعلى عبد الستار البيرقدار إن"قرارات المحكمة الاتحادية العليا ملزمة من قبل جميع السلطات ولا يجوز الطعن بأي قرار من قراراتها أو حل المحكمة وإعادة تعيين أشخاص آخرين"، مبينا أن"كل جهة تنظر إلى أي قرار يصدر من المحكمة الاتحادية من زاوية مصالحها الحزبية أو الشخصية".

وأضاف البيرقدار أن"قرار المحكمة الاتحادية العليا صدر بناء على طلب من مجلس الوزراء بتحديد مفهوم الهيئات المستقلة ومرجعيتها"، مبينا أن"المحكمة اعتبرت أن الهيئة المستقلة التي يكون عملها تنفيذيا مرتبطة بالسلطة التنفيذية، والتي يكون عملها تشريعيا ترتبط بالسلطة التشريعية، أما الهيئة التي تكون طبيعة عملها قضائية فترتبط بالسلطة القضائية".

وأوضح البيرقدار أن"لهذه الهيئات المرتبطة بمجلس الوزراء وليس برئيس الوزراء قوانين خاصة تنظم عملها"، مشيرا إلى أن"هذه القوانين هي التي تضمن استقلالية الهيئات وعدم تدخل أي جهة بإعمالها".

وكانت المحكمة الاتحادية العليا أصدرت قرارا في ١٨ كانون الثاني الجاري يقضي بارتباط الهيئات المستقلة المشار إليها في الدستور العراقي برئاسة الوزراء مباشرة، وليس برئاسة مجلس النواب.

وكان عضو في التحالف الوطني عن دولة القانون محمد العكيلي أكد أن ارتباط الهيئات المستقلة بمجلس الوزراء مباشرة بحسب قرار المحكمة الاتحادية دستوري، وبين أن الدستور نص على أن ترتبط بالحكومة وأن تراقب من قبل البرلمان، لافتا إلى أن إدارة هذه الهيئات ليست من صلاحيات البرلمان.

فيما اعتبرت القائمة العراقية، الخميس الماضي، على لسان المتحدث باسمها حيدر الملا، قرار المحكمة الاتحادية بربط الهيئات المستقلة في البلاد بمجلس الوزراء مباشرة وليس بمجلس النواب انقلاباً على الدستور، مطالبة رئاسة مجلس النواب وقادة الكتل السياسية باتخاذ موقف حازم تجاه حماية الديمقراطية في العراق.

يذكر أن الدستور العراقي يشير في بابه الرابع تحت عنوان (الهيئات المستقلة) إلى عدد من الهيئات والأجهزة، كديوان الرقابة المالية، وهيئة الإعلام والاتصالات، والهيئة الوطنية لاجتثاث البعث، التي حلت محلها الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة، وحدد الدستور طبيعة علاقتها أكان بمجلس النواب أو بمجلس الوزراء.

وأثار قرار المحكمة الاتحادية القاضي بربط الهيئات المستقلة بمجلس الوزراء مباشرة بدل مجلس النواب، اعتراضات من القائمة العراقية والتحالف الكردستاني ونواب مستقلين.

النائب المستقل صباح الساعدي قال في تصريح لراديو دجلة، إن هذا القرار"يهدف إلى صناعة دكتاتور جديد"، وفق تعبيره، داعيا مجلس النواب إلى حل المحكمة الاتحادية.

وأكد نائب عن التحالف الوطني أن ارتباط الهيئات المستقلة بمجلس الوزراء سيحل كارثة بالعراق، مبينا ان صلاحيات مجلس الوزراء الموجودة في الدستور لا تحوي أي تدخل في عمل هذه الهيئات، فيما أشار إلى أن القرارات التي تصدر عن المحكمة الاتحادية تفسيرية فيما يتعلق بمواد الدستور وغير ملزمة.

وقال بهاء الاعرجي إن"هناك كارثة سوف تحل على العراق، حينما ترتبط الهيئات المستقلة بمجلس الوزراء"، مبينا أن"البنك المركزي العراقي هو أحد الهيئات المستقلة، ولو ارتبط برئاسة الوزراء، فالأموال ستتحول إلى أموال حكومية وهذا يعني أن كل من يطلب العراق أموالاً سوف تحجز عليها وتؤخذ هذه المليارات التي تعتبر خزين العملة العراقية".

وأضاف أن"المحكمة الاتحادية تصدر، وفقا للمواد المنصوص عليها في الدستور العراقي نوعين من القرارات، الأول مبني على دعوى تقيمها مؤسسة او شخص او مسؤول في الدولة العراقية على جهة معينة، والثاني لتفسير مواد الدستور وهو غير ملزم"، مشيرا الى ان"اعمال المحكمة الاتحادية تعتبر غير قانونية وغير دستورية، لأنها الآن تعمل وفق قانون إدارة الدولة الذي وضعه الحاكم المدني للعراق بول برايمر، وتمارس صلاحياتها وفقا للدستور"، بحسب قوله.

وأكد الاعرجي أن"الفصل الرابع من الباب الثالث من الدستور ومن المادة ١٠٢، إلى المادة ١١٦، تبين أن الهيئة المستقلة ترتبط بمجلس النواب، وهناك أخرى ترتبط بمجلس الوزراء، فضلا عن ان هناك هيئات مستقلة"، مشيرا إلى أن"كل هيئة يكلف مجلس النواب بإصدار قانون لها يفصل صلاحياتها".

ولفت الاعرجي إلى أن"بإمكان الكويتيين والشركات الأمريكية، والأجنبية التي تدين العراق ماليا الآن أن تحجز أموال الحكومة العراقية، لكنها ليس بإمكانها أن تحجز أموال البنك المركزي، لأنها تعد مخالفة لقوانين البنك الدولي الذي يحتم أن يكون البنك مستقلاً".

وقال عضو تحالف الوسط محمد أقبال أن قرار المحكمة الاتحادية بربط الهيئات المستقلة بمجلس رئاسة الوزراء مؤشر على تراجع المسار الديمقراطي.

وبين اقبال في تصريح لوكالة أنباء الرأي العام أن هذا القرار أن كان نهائيا فهو مؤشر على تراجع المسار الديمقراطي".

مضيفا"ينبغي أن تكون هذه الهيئات مستقلة حتى تتابع بشكل مباشر من البرلمان وان لا يكون هناك سلطة للحكومة على هذه الهيئات".

المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية ينتظر التئام البرلمان

متابعة/ المدى

مر أكثر من شهرين منذ اتفقت الكتل السياسية على تشكيل ما اصبح معروفا باسم حكومة الشراكة الوطنية. في غضون ذلك ما زالت الوزارات الأمنية شاغرة يتولاها رئيس الوزراء نوري المالكي وما زال النقاش مستمرا حول المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية. وكان الاتفاق على تشكيل هذا المجلس اتاح تذليل عقبة أسهمت في بقاء العراق بلا حكومة فترة قياسية زادت على تسعة اشهر.

وتركز السجال بشأن المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية على قوامه بمعنى مَنْ يضم في عضويته والأهم من ذلك صلاحياته وقوة الالزام في قراراته وموقعه في منظومة مؤسسات الحكم. ولخص القيادي في ائتلاف دولة القانون سعد مطلبي ما سماها"هذه المشاكل"في مطالبة التحالف الوطني بأن يكون رئيس المجلس القضائي الأعلى عضوا رئيسيا وليس مراقبا، والتصويت على رئيس المجلس في البرلمان والاتفاق على نواب رئيس المجلس.

عضو ائتلاف دولة القانون في التحالف الوطني حسين الصافي من جهته اكد تسوية الخلافات والانتهاء من اعداد مشروع القانون الخاص بمجلس السياسات الاستراتيجية. وأوضح الصافي ان مشروع قانون المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية سيُعرض على النواب للقراءة الأولى واصفا ما يتردد عن وجود خلافات حول المجلس بأنها"تسريبات اعلامية".

ونوه حسين الصافي بالأجواء الإيجابية السائدة بين الكتل السياسية التي تُجري حوارات هادئة في ظلها.

عضو ائتلاف العراقية محمد سلمان من جهته اشار الى ان قضية المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية في حكم المفروغ منها وان المسألة مسألة وقت بانتظار التئام مجلس النواب بعد زيارة الاربعينية.

وقالت عضو ائتلاف العراقية ميسون الدملوجي في تصريحات صحفية ان العراقية تريد لمجلس النواب ان يصوت على رئيس المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية من أجل اسباغ الشرعية"بينما يصر الطرف الآخر على ألا يصوت البرلمان"، بحسب الدملوجي. وهذا ما اكده عضو ائتلاف العراقية زهير الأعرجي داعيا الى تصويت البرلمان على الرئيس وهيكل المجلس معا.

ولكن عضو ائتلاف العراقية محمد سلمان قلل في حديثه لاذاعة العراق الحر من اهمية تصويت البرلمان على المجلس أو رئيسه معتبرا ان هذه مسألة اجرائية على حد وصفه.

في غضون ذلك تستمر ردود الأفعال على قرار المحكمة الاتحادية ربط الهيئات المستقلة برئاسة مجلس الوزراء. وتجري اتصالات مكثفة بين الكتل السياسية لتطويق تداعيات القرار. وفي هذا الشأن لاحظ عضو ائتلاف العراقية محمد سلمان ان اصواتا ارتفعت من داخل التحالف الوطني نفسه انتقدت القرار بوصفه قرارا غير صحيح مجددا اعتراض العراقية عليه.

وشدد سلمان على ان قرار المحكمة الاتحادية لا يشمل المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية لكونه تشكيلا سياسيا جديدا ولدورة برلمانية واحدة.

استبعد استاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد علي الجبوري ان يؤثر المجلس السياسي للسياسات الاستراتيجية على شكل النظام السياسي العراقي بالانتقاص من صلاحيات السلطة التنفيذية فيه.

في هذه الأثناء من المتوقع ان يُعقد في الأيام المقبلة اجتماع بين رئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس ائتلاف العراقية اياد علاوي بمشاركة قادة الكتل السياسية لتسوية القضايا التي ما زالت معلقة.

مسؤول محلي يؤكد فشل الحكومة في رفع مستوى الطاقة

كركوك: لا نثق بوعود بغداد.. وسنعاود عزل الكهرباء

متابعة/ المدى

قال عضو مجلس محافظة كركوك امس الاحد إنه لا يثق بوعود وزارة الكهرباء بشأن زيادة الطاقة الكهربائية للمحافظة، مهددا بـ"معاودة فصل كركوك عن الشبكة الوطنية".

وأكد حسن توران لوكالة كردستان للأنباء أن"وزارة الكهرباء الاتحادية فشلت فشلا ذريعا في تحقيق أية زيادة في الطاقة الكهربائية"، موضحا أنه"لا يثق بأي وعد تقطعه وزارة الكهرباء على نفسها".

واضاف توران أن"وزارة الكهرباء انفقت ٢٢ مليار دولار منذ عام ٢٠٠٣ وليس هناك أي تحسن في الكهرباء"، واصفا اياها بالوزارة الفاشلة"، موضحا أن"ما كتب على الورق سيبقى كما هو، وأن على محافظة كركوك أن تمارس ضغوطات عليها للحصول على الطاقة الكافية التي تحتاجها المحافظة".

وتابع قائلا إن"محافظة كركوك لا تطالب وزارة الكهرباء بتوفير الطاقة ٢٤ ساعة ولكن على الأقل ان تكون هناك عدالة في التوزيع بين المحافظات"، كاشفا ان"لدينا وثائق صادرة من وزارة الكهرباء نفسها تبين أن هناك فرقا في التجهيز في بعض الأيام بين كركوك ومحافظات أخرى يصل إلى عشر ساعات في اليوم الواحد".

واشار الى ان"المحافظة لا تقبل بهذا الغبن في توزيع الكهرباء ولن تقبل أن يتكرر في المستقبل، لأن أبناء كركوك ظلموا بهذا الجانب، واذا لم تف الوزارة بوعدها لنا فسنعاود فصل كركوك عن الشبكة الوطنية.

يشار الى انه، وبعد قطعها مدة ثلاثة أيام، أعادت السلطات المحلية في محافظة كركوك الجمعة ربط المحطات الكهربائية بشبكة التوزيع الرئيسية في البلاد اثر حصولها على ضمانات بزيادة حصة المحافظة من التيار الكهربائي.وكانت الحكومة المحلية في كركوك قررت الثلاثاء الماضي قطع التيار الكهربائي عن الشبكات الأخرى في العراق اثر تظاهرات شهدتها المحافظة احتجاجا على زيادة ساعات القطع في المحافظة. ولمعالجة هذه الأزمة زار وفد وزاري كركوك.

ويعاني قطاع الكهرباء في العراق عموما من نقص حاد في إنتاج الطاقة ويعتمد العراقيون منذ سنوات على المولدات الأهلية كما لجأت بعض المحافظات إلى استيراد الطاقة الكهربائية من دول الجوار مثل إيران وتركيا، ولا يتوقع خبراء ومسؤولون أن تحل أزمة الكهرباء قبل العام ٢٠١٤.

أزمة الكهرباء بين بغداد وكركوك ليست الأولى إذ أن العديد من المحافظات العراقية ومنها النجف وبابل وواسط هددت أكثر من مرة بقطع ارتباط المحافظة بجهاز السيطرة المركزية للكهرباء في البلاد، محملة وزارة الكهرباء المسؤولية عن النقص الحاد في التيار الكهربائي الذي تعاني منه.

المتحدث الرسمي باسم وزارة الكهرباء مصعب المدرس أوضح أن ما قامت به محافظة كركوك يعتبر تصرفاً غير قانوني كاد أن يؤدي إلى توقف المنظومة الكهربائية بشكل كامل في عموم العراق.

المدرس يؤكد أن مجلس الوزراء هو الذي يحاسب المحافظات التي تقوم بخرق القانون وتتجاوز على حصص المحافظات الأخرى، مشيرا إلى أن الوزارة لا تتحمل مسؤولية قيام بعض المحافظات بالتجاوز على حصص محافظات أخرى..

الخبير القانوني طارق حرب يؤكد أن قطاع الكهرباء من اختصاص الحكومة الاتحادية وعلى مجالس المحافظات أن تلتزم بالأحكام الدستورية ولا تتجاوز عليها باتخاذ قرارات تمس مصلحة البلاد مثل الكهرباء والماء والنفط وغيرها.

وكانت محافظات عراقية شهدت تظاهرات شعبية احتجاجا على استمرار أزمة الكهرباء أبرزها كانت في البصرة وذي قار العام الماضي وعلى إثرها قدم وزير الكهرباء السابق كريم وحيد استقالته.

أستاذ الصحافة في جامعة بغداد هاشم حسن يرى بأن الكهرباء مازالت تشكل تحديا كبيرا للحكومة والبرلمان محذرا من استغلال بعض الجماعات لحالة الغضب واليأس لدى المواطن بسبب استمرار أزمة الكهرباء صيفا وشتاء والوعود التي لا تنفذ من قبل المسؤولين.

حسن أشار إلى التظاهرات الشعبية في تونس وغيرها من الدول العربية داعيا الحكومة العراقية إلى العمل بشكل جدي من أجل النهوض بواقع الخدمات وفي مقدمتها الكهرباء.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media. culture & Art